

زبدة الأصول

[109] الحرمة بعد الغليان، والشك في الحرمة والحلية الفعلية بعد الغليان ليس شكاً غير الشك في بقاء الحرمة المعلقة والحلية المغيية حتى يجرى فيه الاصل، ويعارض مع استصحاب الحرمة. وفيه: ان القطع بثبوت الحلية المغيية للعنب يوجب القطع بالحلية الفعلية له، فإذا شك في بقائها في الزمان اللاحق، ولو من جهة احتمال بقائها غير معلقة على عدم الغليان، يجرى فيها الاستصحاب، وهو يعارض استصحاب الحرمة، المطلقة. 3 - ما افاده المحقق العراقي وحاصله: ان الثابت في حال العنبة، الحلية المغيية بالغليان، والحرمة المعلقة به، فالشك في الحلية والحرمة في حال الزبيبية، مسبب عن الشك في بقاء شرطية الغليان، وغائيته فيستصحب بقاء الشرطية، والغائية، وهو حاكم على استصحاب بقاء الحلية. وفيه: ما تقدم في مبحث الاحكام الوضعية، من ان المسبب لا يترتب على السببية، ولا المشروط على الشرطية، ولا عدم المغيى وارتفاعه على الغائية، بل هي آثار السبب، والشرط والغاية، لا الشرطية، والسببية، والغائية. مع ان الغاية على الفرض عقلية ليست بحكم شرعي، ولا موضوعاً لحكم شرعي: إذ ارتفاع الحلية بعد تحقق الغليان عقلي. ودعوى انه منتزع من الحكم الشرعي، وهو الحرمة المعلقة، مندفة، بانه عليه يجرى الاصل في منشأ الانتزاع دونه فليس هذا استصحاباً، غير استصحاب الحرمة المعلقة، فالمتحصل ان هذا الايراد لا يمكن الذب عنه فهذا التقريب لا يكفي. الوجه الثاني: ما ذكره الشيخ الاعظم (ره) وحده وهو انه يستصحب الملازمة بين الغليان والحرمة، وسببية الغليان للحرمة الفعلية، وهذا استصحاب تنجيزي لا تعليلي، فان الملازمة فعلية لانها لا تتوقف على صدق طرفيها، ومشكوك فيها في حال الزبيبية فيستصحب بقائها. وفيه: اولا ان المسبب لا يترتب على السببية والملزوم غير مترتب على الملازمة، بل هما مترتبان على السبب واللازم، فاستصحابهما لا يكفي في الحكم بتحققهما، وثانياً: ان